

## علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية للفترة (1995-2019)

## The relationship of trade openness with economic growth in Algeria

A standard analytical study for the period 1995 - 2019

عدة محمد<sup>1</sup>Adda mohammed<sup>1</sup>.

جامعة مستغانم - الجزائر، mohammed.adda.etu @univ- mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/03 تاريخ القبول: 2021/06/22 تاريخ النشر: 2021/09/15

## ملخص:

الهدف من هذه الدراسة محاولة قياس أثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1995-2019، حيث تم استخدام أربعة مؤشرات تمثيلا للانفتاح التجاري ( مؤشر الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي مؤشر الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي، مؤشر الانفتاح التجاري، مؤشر سعر الصرف)، أما الناتج المحلي الاجمالي أستخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الاحصائي القياسي الذي يشمل النماذج القياسية الحديثة خلال الفترة المذكورة أعلاه، حيث تمت صياغة نموذج قياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى(MCO). ومن بين النتائج المتوصل اليها أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر ايجابي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، الصادرات، الواردات، النمو الاقتصادي، نموذج المربعات الصغرى.

التصنيف: jcl: c51.04.f13

## Abstract :

The aim of this study is to measure the impact of the trade openness policy on economic growth in Algeria during the period from 1995-2019. When, we use four indicators to represent trade openness (the index of exports to GDP, the index of imports to GDP, the index of trade openness, The exchange rate index), thus the GDP is used as an indicator of economic growth. The descriptive analytical approach and the modeling statistical approach are used in the scope of the modern standard models were relied on, by using the least squares method (MCO). Among the findings, indicators of trade openness had a positive impact on the rate of economic growth in Algeria.

Keywords: Trade openness, exports, imports, economic growth, the least squares model.

Jel classification: c51.04.f13

## مقدمة:

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: عدة محمد، mohammed.adda.etu @univ- mosta.dz

تشير العديد من الدراسات النظرية و التطبيقية في مجال التجارة الخارجية على وجود علاقة ما بين سياسة الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، حيث نأخذ تجربة الدول الناشئة التي اعتمدت على سياسات تجارية غير تقييدية، سمحت لها بتحقيق تحسن كبير في العديد من المؤشرات، اذ ادى انفتاح اسواقها على العالم الخارجي الى معالجة العديد من الاختلالات على مستوى اسواقها المحلية، وتحقيق معدلات عالية من النمو، وبالتالي تحقيق الرفاهية و القضاء على البطالة.

يؤدي الانفتاح التجاري الى تعزيز النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال توفير فرص الحصول على السلع و الخدمات، وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحسين مستويات الانتاجية الكلية لليد العاملة من خلال نشر التكنولوجيا و المعرفة، تشجيع المنافسة في الاسواق المحلية أو الدولية، والتي تؤدي الى اقتناء التكنولوجيا و تطوير منتجات جديدة وبالتالي زيادة الانتاجية، كما أن تحرير التجارة يشجع التخصص في القطاعات التي لديها وفورات الحجم، والتي تساهم في تحسين الكفاءة الانتاجية على المدى الطويل (مباركي و مختاري، 2020، الصفحات 93-107)

وفي هذا المجال سارعت الجزائر كغيرها من الدول في بداية التسعينات من القرن 20 الى القيام بالعديد من الاصلاحات الاقتصادية، خصوصا قطاع التجارة الخارجية سعيا منها لتعظيم منافع الانفتاح التجاري عن طريق سن تشريعات و قوانين تتماشى و الرهانات الداخلية و الخارجية المتوقعة من ذلك.

وانطلاقا من ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية: ما اثر سياسة الانفتاح التجاري على

**النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2019)؟**

حيث ينبثق من هذه الاشكالية اسئلة فرعية هي:

- ماهي علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي؟

- ما هو واقع الانفتاح التجاري من خلال محققات التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في

الجزائر خلال الفترة 1995-2019؟

فرضيات الدراسة:

- هناك علاقة ايجابية بين الصادرات والنمو الاقتصادي

- هناك علاقة ايجابية بين الواردات و النمو الاقتصادي

- هناك علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي

منهج وادوات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بما يساعد على إظهار تطور كل من التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، كما استعملنا المنهج الاحصائي القياسي الذي يشمل الاساليب القياسية الحديثة لتحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع و المتغيرات المستقلة وهذا بالاعتماد على برنامج eviews، واعتماد المراجع و المصادر المختلفة و المرتبطة بموضوع الدراسة، وكذلك المعطيات و المعلومات الاحصائية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من 1995-2019 حيث تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي، المركز الوطني للإعلام الالي و الاحصاء، المقالات.

حدود الدراسة:

الاطار المكاني: يتعلق البحث بدراسة نموذج من الاقتصاديات النامية المنتقلة من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق وهو اقتصاد الجزائر.

الاطار الزمني: اعتمدت الدراسة على الفترة الممتدة من 1995 الى غاية 2019 وهي فترة التحرير الكلي للتجارة الخارجية.

هيكل الدراسة: يمكن تقسيم الدراسة الى قسمين رئيسيين

قسم نظري: حيث نحاول فيه تقديم مفاهيم عامة حول الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي و العلاقة بينهما، وكذا الاداء التجاري للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، كما نتطرق الى تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

اما القسم التطبيقي: يتعلق الامر بالدراسة القياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2019

المحور الاول: مفاهيم عامة حول الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي

1- الانفتاح التجاري:

هناك عدة تعاريف لسياسة الانفتاح التجاري تختلف باختلاف الجهة المعرفة له وكذلك حسب تطور التوجهات الاقتصادية للتجارة.

1-1 تعريف سياسة الانفتاح التجاري حسب Bhagawat – Brueger 1978

هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجبيز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم و تراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في ان تحرير التجارة الخارجية لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن

جدا، وبالتالي حسب هذا التعريف يوجد اقتصاد مفتوح و محرر وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية (سحنون واخرون، 2018، الصفحات 118-131)

## 2-1 تعريف سياسة الانفتاح التجاري حسب M . Michelaly .Papargeorgion A .M .Choksi 1991

يعرف الانفتاح التجاري حسب درجة تحرره من خلال دليل الارقام(1-20) حيث درجة تحرير التجارة، بحيث (1) هي أقل درجة تحرير، و(20) هي أكبر درجة تحرير، كما عرفوا تحرير التجارة أنه أي تغيير يؤدي بنظام تجارة الدولة الى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد الى وضع يكون هو الوضع السائد و الذي لا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، وفي ظل هذا الفريق استخدموا اربعة مناهج يفسرون من خلالها تحرر التجارة من خلال الوصول لوضع الحيادية(منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الادوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات) (عبدوس، 2011، صفحة 44)

## 3-1 تعريف سياسة الانفتاح التجاري حسب المؤسسات الدولية:

يقصد بسياسة الانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدي الى التخلي عن السياسات المناهزة ضد التصدير واتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريف الجمركية المرتفعة، بالإضافة الى تحويل القيود الكمية الى تعريف جمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الاجراءات، في ما يتعلق بسياسة الاستيراد، وسياسة تشجيع الصادرات، وسياسة سعر الصرف، وسياسة ادارة الاقتصاد الكلي و السياسات التنظيمية و السياسات التجارية اتجاه الشركاء التجاريين (سحنون و واخرون، 2018، الصفحات 118-131)

## 4-1 مؤشرات قياس الانفتاح التجاري:

هناك العديد من المؤشرات لقياس الانفتاح التجاري، لكن المؤشر الذي يعبر عنه في معظم الدراسات هو ذلك المؤشر الذي يقاس بمجموع الصادرات والواردات بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي (بسطالي و نويبات، 2020، الصفحات 55-74)

مؤشر الانفتاح التجاري = مجموع الصادرات و الواردات مقسومة على الناتج المحلي الاجمالي مضروبة في مائة.

## 2 – النمو الاقتصادي:

## 1-2 تعريف النمو الاقتصادي:

لقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي تبعا لاختلاف وجهات النظر التي تبانها مؤيدوها

- فمهم من عرف النمو الاقتصادي على أنه "زيادة في القدرات الانتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد أو تطور التقنية المستخدمة في الانتاج، ومن الممكن أن يتحقق نمو الناتج الكلي لاقتصاد ما بفعل اسباب عديدة(نمو السكان، تراكم رأس المال اكتشاف موارد اضافية، التقدم التكنولوجي) (رمضاني و آخرون، 2018، الصفحات 20-39)
- عرف الاقتصادي فرانسيسو بيرو(François Perroux) النمو الاقتصادي أنه " الزيادة المستمرة في الدخل الاجمالي أوصافي القيمة الحقيقية" (ملواح و مكيد، 2020، الصفحات 126-141).
- وعرفه سيمون كوزنت (Simon kuzent) على أنه " ارتفاع طويل الاجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة و متنوعة من السلع الاقتصادية و بشكل متزايد لسكانها ،وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني و التعديلات المؤسسية و الأيديولوجية التي يحتاج الامر اليها"
- أما كوسوف فيقول" أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي (زرواطى و مناد، 2015، الصفحات 1-32).
- ويعرف أيضا النمو الاقتصادي هو تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه عبر الزمن (السيد و علي عبد الوهاب، 2008، صفحة 339)
- النمو الاقتصادي هو أحد الاهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى إليها جميع بلدان العالم في سبيل تطور اقتصادياتها وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها (نزار سعد الدين، 2006، صفحة 43).
- كما يعرف بأنه" معدل التغير في نصيب الفرد من الناتج القومي في المتوسط وهو وسيلة لتحقيق مختلف الأغراض (خبابة، 2014، صفحة 43).
- ومن خلال التعاريف السابقة يمكن ان نستخلص الخصائص التالية (ملواح ومكيد، 2020، الصفحات 126-141).
- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الوطني زيادة في دخل الفرد الحقيقي.
- ان تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل اثر التضخم.
- النمو الاقتصادي لا يأتي الا من خلال الزيادة الحقيقية في دخل الفرد وأن تكون هذه الزيادة دائمة وغير مؤقتة (بن بوزيد و فكارشة ، 2021، الصفحات 223-242).
- 2-2 أنواع النمو:

يتخذ النمو الاقتصادي شكلين، فالالاقتصاد يمكن أن ينمو بطريقة توسعية شاملة باستعمال موارد أكثر، و يمكن أن ينمو بطريقة تكثيفية باستعمال نفس الكمية من الموارد

بطريقة فعالة جدا، أي بطريقة أكثر إنتاجية، وعليه يمكن أن نميز بين نوعين من النمو وهما (محمودي و بركان، 2016، الصفحات 259-271)

- النمو الشامل (croissance extensive) يقوم النمو التوسعي على نمو العوامل التقليدية، وهو يعني زيادة كمية عوامل الانتاج، بمعنى ان النمو يسعى نموا توسعيا لما يزيد الناتج الحقيقي قياسيا مع استعمال عوامل الانتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج، يتحقق هذا النوع عندما ينمو إنتاج دولة ما مقيسا بالناتج الوطني الحقيقي، بمعنى ان الدولة قد تحقق نموا اقتصاديا موسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج الوطني.

- النمو المكثف (croissance intensive) يقوم النمو المكثف على نمو الانتاجية أي زيادة الانتاجية (تنظيم أفضل للعمل) وبمعنى آخر أن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الانتاج سيسمح بتحقيق نمو مكثف، و يمكن ان يكون التقدم التقني فعل خارجي للاقتصاد أو نتيجة للنشاط الاقتصادي نفسه مثلا الارتباط ما بين نفقات البحث و التطوير، الابتكار وزيادة الانتاجية، وعليه فالنمو المكثف هو نتيجة التحسين في فعالية التنظيم والتنسيق الانتاجي، معنى ذلك أرباح الانتاجية بدون أن يكون هناك اجبار في زيادة كميات عوامل الانتاج المستعملة، ويمكن أن يتحقق هذا النوع من النمو من خلال تنمية السلع و الخدمات المتاحة للفرد، وعليه فان نصيب الفرد من الناتج الوطني هو معيار النمو المكثف، وبمعنى آخر يتمثل النمو المكثف في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فان الدخل الفردي يرتفع (بن لخضر و بحيج، 2016، الصفحات 106-134)

### 3- أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

#### 3-1 تأثير الصادرات:

توصلت العديد من الدراسات النظرية و التجريبية الى أن النمو السريع للصادرات يحرك النمو الاقتصادي نحو الارتفاع، كما أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة احلال الواردات أو السياسات الاخرى، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين سياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل علاقة الارتباط السببية بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي وتوضع أسباب هذه الظاهرة

وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر استراتيجية التصدير على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة، وبناء عليه، فمن المتوقع أن تؤثر الصادرات طرديا في عملية النمو الاقتصادي، فزيادة الصادرات تؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من الاليات أهمها (طالب، 2016، الصفحات 99-113)

أ- الصادرات وتخصيص الموارد الاقتصادية.

ب- الصادرات و التقدم التقني.

ج- الصادرات وزيادة الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج.

### 2-3 تأثير الواردات

تؤثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من خلال الواردات على أهم متغيرين اقتصاديين في أي اقتصاد تبنى هذه السياسة، الا وهما الانتاج والاستهلاك ولكن كيف؟ تعتمد استراتيجية الاستيراد في أي دولة على ضرورة فرض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة بغية حماية المنتجات والصناعات المحلية من التدهور أمام تنافسية الاسعار والنوعية، ولكن قد يترتب على هذا الاجراء اثار سلبية جانبية، فالمزيد من فرض الرسوم الجمركية أمام حركة المنتجات الصناعية النهائية قد يؤثر سلبا على الانتاج الصناعي والاستهلاك من السلع الصناعية و الرفاهية الاقتصادية.

من جهة الاستهلاك فإن فرض ضرائب على الاستيراد تعمل على رفع أسعار المنتجات المستوردة وتقليل تشجيع استيرادها، كما تعمل على رفع أسعار الواردات ارتفاعا جزئيا لأسعار الموارد المحلية المنافسة، ويعدل بذلك هيكل الاسعار النسبية للإنتاج المحلي، وهكذا فإن ضرائب الاستيراد، تشكل مصدرا للإيرادات الضريبية للدولة، وكذا تشكل وسيلة لتشجيع اعادة تغيير الحصص من المصادر الانتاجية، ولكن فوق ذلك فإن ارتفاع الاسعار هذا ينعكس على مستعملي هذه المنتجات في شكل ضرائب خفية سواء تعلقت بالاستهلاك المتوسط أو النهائي.

أما من جهة الانتاج فعند خضوع المنتجات المستوردة للضريبة ترفع أسعارها، وهذا ما يجعل المنتجين المحليين للمواد المنافسة يرفعون اسعارهم جزئيا، وهكذا يمكننا أخذ نسب الضريبة على المنتجات المستوردة كتخمين للارتفاع في الاسعار الاسمية للمنتجات المحلية المنافسة الناجمة عن السياسة التجارية، وهذا ما تسميه اتفاق نسبة الحماية الاسمية للمنتجين المحليين (طالب، 2016، الصفحات 99-113)

المحور الثاني: تطور حصيلة التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1995-

2019

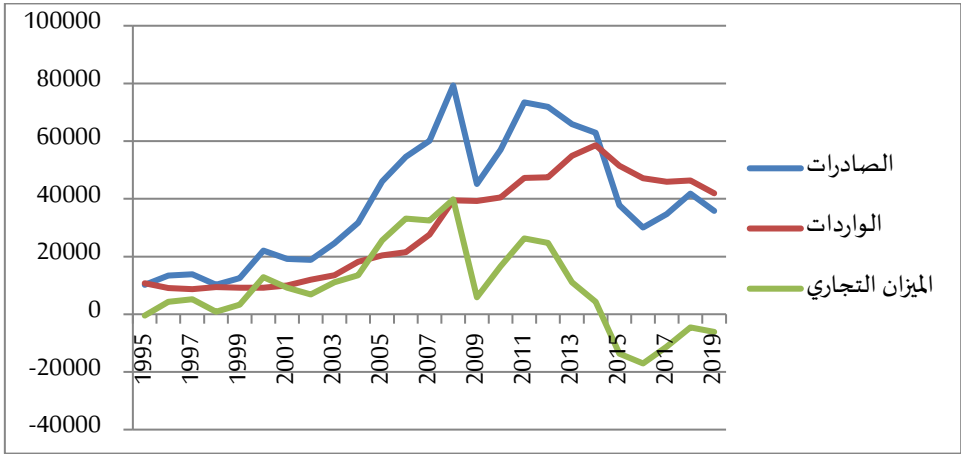
من خلال هذا المحور سنقوم بتحليل تطور التجارة الخارجية ومؤشرات النمو

الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1995-2019

### 1- تطور أداء الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة من 1995-2019

تعتبر الفترة الممتدة من 1995-2019 مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية، وعليه سنحاول تحليل تطور التجارة الخارجية من خلال دراسة مسار الصادرات والواردات بالإضافة الى الميزان التجاري، والشكل الموالي يبين أهم تطورات التجارة الخارجية في هذه المرحلة.

شكل رقم 01: يبين تطور التجارة الخارجية من 1995-2019



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

(<http://data.albankaldawli.org> consulté le 20.11.2020)

(<http://www.andi.dz> consulté le 21.11.2020)

من خلال الشكل رقم 01 نلاحظ ان حجم الصادرات والواردات في الجزائر غير مستقرين وفي حالة تذبذب، وذلك لارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول، وايضا لسياسة الجزائر غير واضحة في مجال التجارة الخارجية حيث سجلت الصادرات سنة 1995 مبلغ قدره 10.240 مليار دولار، وأقصى قيمة سنة 1997 ب13.889 مليار دولار.

ومع بداية سنة 2000 عرفت الصادرات الجزائرية ارتفاعا كبيرا وذلك راجع الى الارتفاع المذهل و المستمر في أسعار البترول، اذ سجلت سنة 2000 مبلغ 22.039 مليار دولار وتميزت الفترة من 2001 الى 2014 بازدهار كبير في الصادرات الجزائرية مقارنة بالفترات السابقة حيث استمرت في الارتفاع الى غاية 2014، وسجلت اعلى قيمة لها في سنة 2008 ب79.298 مليار دولار الا انها انخفضت خلال السنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019 بسبب انخفاض اسعار البترول.

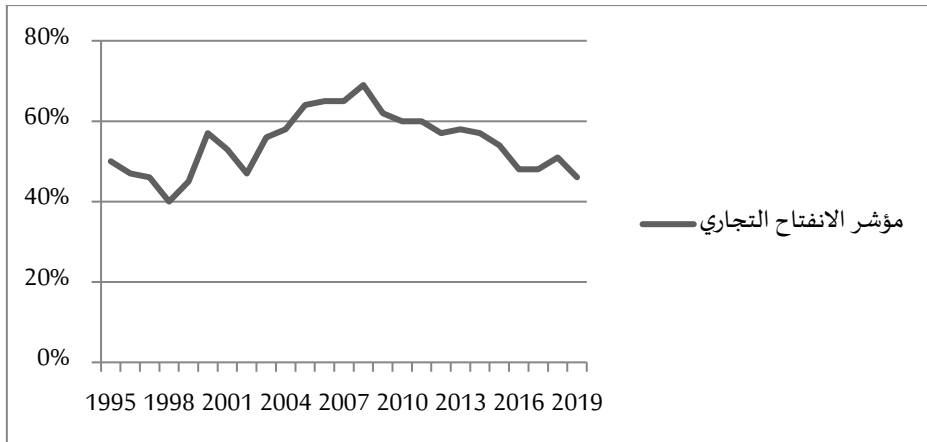
وأما بالنسبة للواردات لم تشهد أي تحسن خلال الفترة 1995-2000 حيث بقيت منخفضة و كانت أدنى قيمة لها تقدر ب8.687 مليار دولار وأقصى قيمة ب10.761 مليار دولار ومع بداية سنة 2001 شهدت الواردات ارتفاعا بشكل قياسي، حيث سجلت في الفترة الممتدة من 2001-2019 أكبر قيمة ب58.580 مليار دولار سنة 2014.

وبالنسبة للميزان التجاري هو الاخر سجل تذبذب بسبب تفاوت نسب نمو كل من الصادرات و الواردات، ففي سنة 1995 سجل عجز ب0.521 مليار دولار ليحقق بعد ذلك فائض بمقدار 4.277 مليار دولار سنة 1996، واستمر الميزان التجاري في تحقيق الفائض خلال الاربع



سنوات الموالية الى ان وصل الفائض الى مستوى قياسي سنة 2000 حيث سجل 12.858 مليار دولار وذلك راجع بصورة أساسية الى ارتفاع أسعار البترول وانخفاض في قيمة الواردات. أما الفترة الممتدة من 2001-2014 نلاحظ أن الميزان التجاري حقق فائضا خلال جميع هاته السنوات لكن بشكل متذبذب، حيث سجل سنة 2001 فائض ب9.192 مليار دولار (شهد انخفاض مقارنة ب2000)، ومع ارتفاع اسعار البترول ارتفعت الصادرات مما انعكس ايجابا على رصيد الميزان التجاري، ليصل سنة 2003 الى 11.078 مليار دولار، واستمر في الارتفاع الى أن بلغ أعلى مستوى سنة 2008 ب39.819 مليار دولار، أما في سنة 2009 فقد شهد الميزان التجاري تراجعاً رهيباً بالرغم من تحقيقه فائض بمقدار 5.9 مليار دولار، بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، واستمر الميزان التجاري في تحقيق فائض خلال السنوات الموالية 2010 الى 2014، وابتداءاً من 2015 الى غاية 2019 سجل الميزان التجاري عجزاً بسبب تدني أسعار البترول وانخفاض الطلب العالمي، بالإضافة الى ارتفاع فاتورة الواردات

شكل رقم 02: تطور مؤشر الانفتاح التجاري خلال الفترة 1995-2019



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات قاعدة بيانات البنك الدولي، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار  
(<http://data.albankaldawli.org> consulté le 20.11.2020)

(<http://www.andi.dz> consulté le 21.11.2020)

بخصوص معدل الانفتاح التجاري الذي يقيس درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي، يتضح من خلال الشكل رقم 02 المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة من 1995-2019، حيث قدر متوسط درجة الانفتاح الخارجي بمعدل 52.42% وهو ما يعني أن المبادلات الخارجية من السلع قد ساهمت أثناء هذه الفترة بما يفوق 52.42% في النشاط الاقتصادي الوطني، أما أكبر درجة للانفتاح التجاري قد حققت في سنة 2008 بنسبة 69%

## 2- التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية للفترة من 1995-2019

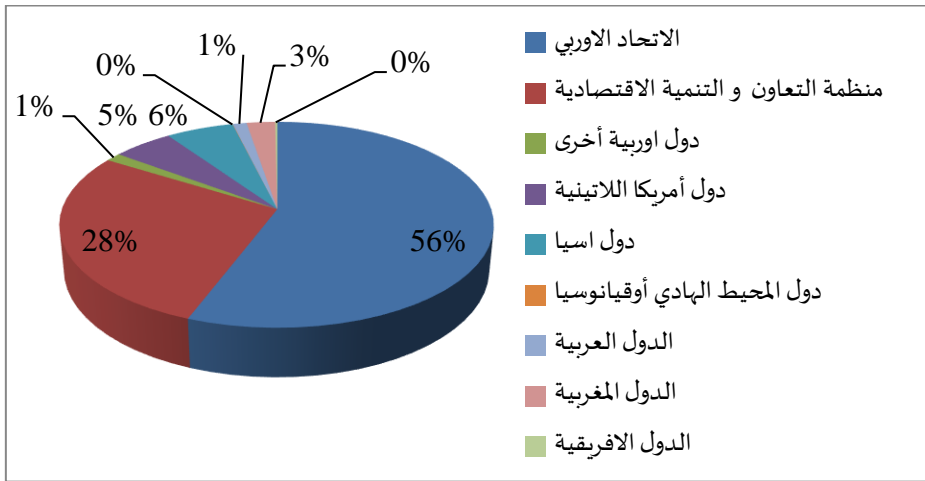
للجزائر علاقات تجارية واقتصادية متنوعة خاصة بعد التحرير الكلي للتجارة الخارجية، تمتد في أغلب بلدان العالم، ويتم توضيح ذلك من خلال البيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية على النحو التالي:

### 1-2 التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية للفترة من 1995-2019

يبين الشكل الموالي التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للزبائن الرئيسيين لها خلال

الفترة من 1995-2019

شكل رقم 03: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية للفترة من 1995-2019



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج اكسل

احصائيات (حداد، 2020)

من خلال الشكل رقم 03 نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك التجاري الأول بحيث يهيمن على نسبة 56% من اجمالي الصادرات، ثم دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية التي تستحوذ على نسبة 28%، تلمها في المرتبة الثالثة و الرابعة كل من دول آسيا ودول أمريكا اللاتينية بنسبة 6% و 5% على الترتيب، ثم باقي دول العالم لا تتجاوز 5%.

ويرجع السبب الرئيسي في هيمنة الاتحاد الاوربي على الصادرات الجزائرية، الى كون دول هذا الأخير صناعية تتطلب كميات كبيرة من المحروقات، وباعتبار صادرات الجزائر تمثل 97% من المحروقات، كما ان الموقع الجغرافي للجزائر ساعد دول الاتحاد الاوربي وهذا بسبب انخفاض تكاليف النقل، اضافة الى ذلك لعب اتفاق الشراكة الأورو جزائرية بداية من سنة 2002 دور كبير في رفع نسبة الصادرات الجزائرية تجاه هذه الدول. حيث بلغت اجمالي الصادرات الجزائرية نحو

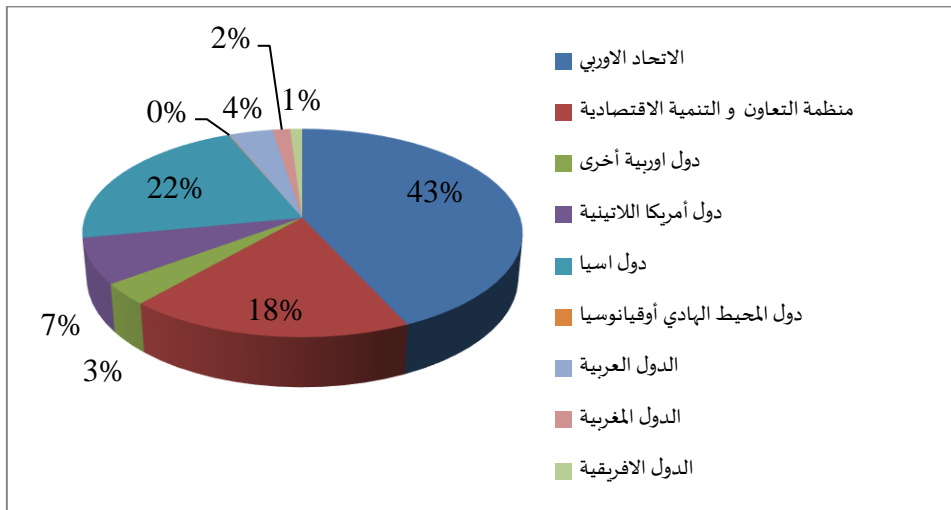
الاتحاد الاوربي قيمة 523582 مليون دولار، وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2013 ب 41277 مليون دولار وأدنى قيمة سنة 1995 ب 6638 مليون دولار.

أما منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية سجلت تطورا ملحوظا في مجموع الصادرات من 1995-2019، أين سجلت في سنة 2008 أعلى قيمة ب 28614 مليون دولار و أدنى قيمة سنة 1995 ب 2521 مليون دولار، وشهدت الفترة ما بين 2004 و 2014 ازدهار ملحوظ، لكن مع بداية 2015 الى غاية 2019 بدأت بالانخفاض مسجلة في 2015 قيمة 5288 مليون دولار وهذا راجع الى أزمة 2014، ويمكن القول بأن التدفقات التجارية الحاصلة بين الجزائر ودول الاتحاد الاوربي ومنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية تخضع لنموذج الجاذبية (وليد و سمية، 2018، الصفحات 20-39)

## 2-2 التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة من 1995-2019:

من خلال المعطيات نلاحظ أن اهم الشركاء التجاريين الثلاثة للجزائر هم: دول الاتحاد الاوربي ب 43% ثم الدول الاسيوية ب 22%، ثم في المرتبة الثالثة دول منظمة التعاون الاقتصادي كما هو مبين في الشكل الموالي

شكل رقم 04: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية للفترة من 1995-2019



من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج اكسل  
معطيات مأخوذة (حداد، 2020)

من الشكل رقم 04 نلاحظ ان التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية يهتج نفس نهج الصادرات، اذ أن الشريك الرئيسي الاول هو الاتحاد الأوروبي، حيث يستحوذ على أعلى نسبة من اجمالي الواردات، وقدرت قيمتها خلال فترة الدراسة ب 356898 مليون دولار من الاتحاد

الاوربي، حيث سجلت سنة 1997 قيمة 4930 مليون دولار باعتبارها أدنى قيمة وسنة 2014 ب 29684 مليون دولار اعلى قيمة، في حين ابتداء من 2015 سجلت انخفاض محسوس بسبب انتهاج الحكومة الجزائرية سياسة التقشف التي كانت من بين اجراءاتها كبح الواردات.

اما بالنسبة للشريك الثاني المتمثل في الدول الاسيوية، فالملاحظ ان الواردات الجزائرية لم تتعدى قيمة 155 مليون دولار سنة 1998، لترتفع سنة 2014 الى 12619 مليون دولار مسجلة أعلى قيمة لها، وابتداء من سنوات 2010 الى غاية 2019 غيرت الدولة الجزائرية من سياستها التجارية نحو الخارج، وأصبح الاقتصاد الجزائري يعتمد على منتجات الدول الآسيوية المتمثلة خاصة في قطع الغيار للسيارات الآسيوية.

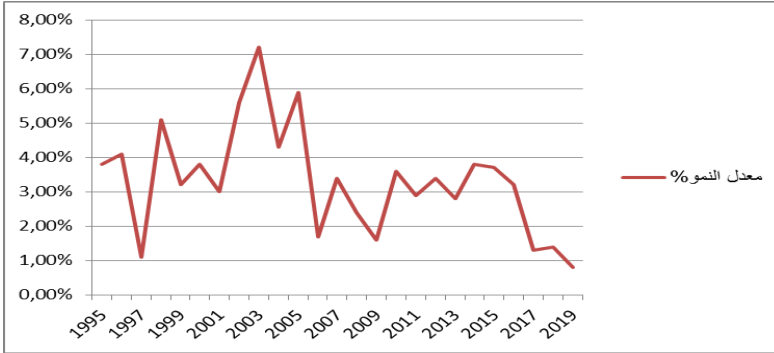
اما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فكانت هي الأخرى تساهم في واردات الجزائر بمساهمات معتبرة، حيث بلغت قيمة الواردات الجزائرية من المنظمة خلال الفترة من 1995-2019 ب 109511 مليون دولار، وسجلت أعلى قيمة سنة 2014 ب 8436 مليون دولار.

أما باقي دول العالم فكانت مساهمتها في الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة لا تتعدى نسبة 17% وهي تمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بدول الاتحاد الاوربي وهذا راجع الى الهيكل الانتاجي للدول النامية التي معظمها مواد أولية، بالإضافة الى ضعف التجارة البينية بين الدول المغاربية لكون أن التبادل التجاري محصور في قطاعات محدودة جدا، حيث يصنف هذا الأخير في خانة المجموعات الاقتصادية الأضعف على الاطلاق في حدود 3% ويعزى ذلك الى محدودية التنوع و التشابه في الانتاج، لكن الأمر الأساسي الذي يحول دون الرفع منحجم المبادلات هو غياب اتفاقية مفعلة تجمع بين دول المجموعة المغاربية(وهراني، 2017، الصفحات 310-333) و العربية.

### 3- تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1995-2019

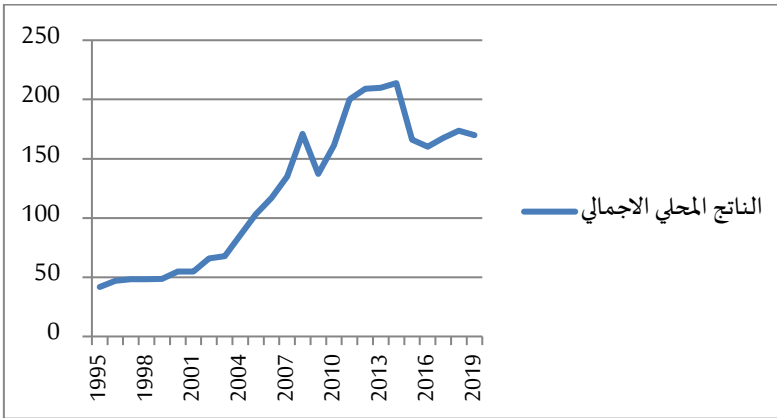
يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، لتتبع تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1995-2019، تمت الاعتماد على مؤشري الناتج المحلي الاجمالي و معدل نموه. و الشكلين الموليين يبين تطور الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو

شكل رقم 05: يبين تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1995-2019



المصدر: من اعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي  
(<http://data.albankaldawli.org> consulté le 20.11.2020)

شكل رقم 06: يبين تطور الناتج المحلي الاجمالي من 1995-2019



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي  
(<http://data.albankaldawli.org> consulté le 20.11.2020)

من خلال الشكلين رقم 05 و 06 نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي سجل تذبذب واضحا في معدلات نموه، حيث تراوح معدل النمو بين 0.80% كحد أدنى في سنة 2019، و 7.20% كأعلى مستوى في سنة 2003.

ويعود سبب هذا التذبذب الى ارتفاع و انخفاض أسعار النفط في الاسواق الدولية كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات، حيث سجل معدل النمو سنة 1995 نسبة 3.80% ثم ارتفع سنة 1996 الى 4.10% لينخفض سنة 1997 الى 1.10%. ليحقق سنة 1998 أعلى معدل له بنسبة 5.10%، وقد بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة (1995-1999) نسبة 3.46%.

ومع بداية الالفية الجديدة شرعت الجزائر في اتباع سياسة مالية توسعية، حيث خصصت موارد كبيرة لدعم النمو الاقتصادي من خلال برامج تنموية (برنامج الانعاش

الاقتصادي، البرنامج التكميلي للنمو، برنامج توطيد النمو، وهذا في ظل الوفرة في الموارد الخارجية والعملة الاجنبية الناتجة عن الارتفاع المستمر نسبيا في أسعار البترول، مما أثر بشكل ايجابي على معدل النمو الذي شهد تحسنا ملحوظا، حيث انتقل من 3.80% سنة 2000 الى 7.20% سنة 2003 ليستمر بعد ذلك في التذبذب ولكن بمعدلات موجبة، وقد بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة (2000-2019) نسبة 3.29%.

المحور الثالث: الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1995-2019)

لغرض دراسة العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر استخدمنا بيانات سنوية خلال الفترة 1995-2019، وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية قمنا باستخدام نموذج المربعات الصغرى (MCO).

### 1- صياغة النموذج القياسي:

تعتبر صياغة و توصيف النموذج من أهم الخطوات في بناء النماذج القياسية من خلال تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج و الجدول التالي يبين المتغيرات المستعملة في النموذج:

جدول رقم 06: جدول المتغيرات المستعملة في النموذج

اسم المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير
الناتج المحلي الإجمالي	PIB	متغير تابع
نسبة الصادرات	EX	متغير مستقل
نسبة الواردات	IM	متغير مستقل
مؤشر الانفتاح	IO	متغير مستقل
سعر الصرف	TCH	متغير مستقل

المصدر: من إعداد الباحث

### 2- تقدير النموذج القياسي

لتقدير النموذج القياسي المعبر عن العلاقة الاقتصادية نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية MCO لأنها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة، ومنه تعتبر طريقة المربعات الصغرى من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية و ذلك لما تمتاز به من خصائص و فرضيات لتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

$$H_1 : E(\varepsilon_i) = 0 \quad , \forall i$$

$$H_2 : var(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma_u^2$$

$$H_3 : cov(\varepsilon_i \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0 \quad , \forall i \neq j$$

$$H_4 : cov(\varepsilon_i X_i) = E(\varepsilon_i X_i) = 0$$

$$H_5 : \varepsilon_i \sim N(0, \sigma^2)$$

و بعد التعرف على المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي، وجمع البيانات الخاصة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج و يكون شكل الدالة كما يلي:

$$PIB = f(EX, IM, IO, TCH)$$

حيث يتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة و تكتب صيغته على الشكل التالي:

$$PIB_t = \beta_0 + \beta_1 EX_t + \beta_2 IM_t + \beta_3 IO_t + \beta_4 TCH_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

t : تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة t

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ : تمثل معاملات النموذج،

$\varepsilon_t$ : يمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ بعد إدخال بيانات متغيرات الدراسة في البرنامج

الإحصائي Eviews تحصلنا على تقدير النموذج الخطي المتعدد في الجدول التالي:

جدول رقم 07: نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد

**Dépendent Variable: PIB**

**Méthode: Least Squares**

**Date: 21/11/20 Time: 11:16**

**Sample: 1995 2019**

**Included observations: 25**

Variable	Coefficien		t-Statistic	Prob.
	t	Std. Error		
C	-252.1022	72.78596	-3.463611	0.0022
EX	2.793693	1.088257	2.567127	0.0176
IM	12.35842	2.146082	5.758596	0.0000
IO	4.459346	1.239346	3.598144	0.0016
TCH	1.930212	0.469302	4.112941	0.0005

**R-squared** 0.601209 **Meandependent var** 122.3048

**Adjusted R-squared** 0.564955 **S.D. dependent var** 61.10648

**S.E. of regression** 40.30456 **Akaike info criterion** 10.34297

من الجدول تكتب الصيغة النهائية للنموذج كما يلي:

$$\widehat{PIB} = -252.10 + 2.79EX + 12.35IM + 4.54IO + 1.93TCH$$

$t_c$

$$: (-3.46) (2.56) (5.75) (3.59) (4.11) Pro_{\hat{\beta}_i} : (0.00) (0.01)$$

$$= 35738.07 \quad R^2 = 0.6012 \quad \frac{R^2}{R^2}$$

$$= 0.5649 \quad F_c = 16.58 \quad Pro_F$$

$$= 0.000 \quad n = 25$$

3- التحليل الاحصائي للنموذج:

من خلال نتائج تقدير النموذج نلاحظ أن:

- معلمة المتغير نسبة التصدير إلى الناتج المحلي الإجمالي جاءت معنوية إحصائياً لأن الاحتمال المرافق لها أصغر من 0.05 ( $Pro_{\hat{\beta}_1} = 0.00$ ) ومنه نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  وبالتالي لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي.

- معلمة المتغير نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي جاءت معنوية إحصائياً لأن الاحتمال المرافق لها أصغر من 0.05 ( $Pro_{\hat{\beta}_2} = 0.01$ ) ومنه نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  وبالتالي لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي.

- معلمة المتغير مؤشر الانفتاح جاءت معنوية إحصائياً لأن الاحتمال المرافق لها أصغر من 0.05 ( $Pro_{\hat{\beta}_3} = 0.00$ ) ومنه نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  وبالتالي لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي.

- معلمة المتغير سعر الصرف جاءت معنوية إحصائياً لأن الاحتمال المرافق لها أصغر من 0.05

( $Pr_{\hat{\beta}_4} = 0.00$ ) ومنه نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  وبالتالي لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي.

- النموذج ككل له معنوية كلية من خلال إحصائية فيشر فالاحتمال المرافق لها أصغر من 0.05

( $ProbF = 0,000$ )، في هذه الحالة نرفض فرضية العدم  $H_0$  ونقبل الفرضية

البديلة  $H_1$  وبالتالي النموذج له معنوية كلية.

4- التحليل الاقتصادي للنموذج:

- تدل قيمة معامل التحديد على أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد المقترح يمثل العلاقة محل

الدراسة تمثيلاً جيداً ، حيث أن 60.12% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي



تفسرها كل من نسبة الصادرات و نسبة الواردات و مؤشر الانفتاح و سعر الصرف و تبقى %39.88 لعوامل غير مشخصة يمثلها المتغير العشوائي .

- إشارة المعلمة نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي جاءت موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين نسبة الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي حيث كلما زادت نسبة الصادرات بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد ب: 2.79 وحدة .

- إشارة المعلمة نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي جاءت موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين نسبة الواردات و الناتج المحلي الإجمالي حيث كلما زادت نسبة الواردات بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد ب: 12.35 وحدة .

- إشارة المعلمة مؤشر الانفتاح جاءت موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين مؤشر الانفتاح و الناتج المحلي الإجمالي حيث زاد مؤشر الانفتاح بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد ب: 4.54 وحدة .

- إشارة المعلمة سعر الصرف جاءت موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف و الناتج المحلي الإجمالي حيث كلما زاد سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي يزيد ب: 1.93 وحدة .

#### خاتمة

تلعب التجارة الدولية دورا مهما ورئيسيا في تنمية اقتصاد الدول، وتعد قطاعا حيويا لأي مجتمعا، سواء كان المجتمع ناميا أو متقدما، وربط الدول مع بعضها البعض نتيجة حتمية لتنشيط التجارة الخارجية، فضلا على أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية لما تتيحه من فتح اسواق جديدة، والتي تؤثر في ارتفاع مستويات الدخل الوطني، كما يؤدي قطاع التجارة الخارجية في الجزائر دورا نشطا على صعيد الاقتصاد الوطني من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام، وتلبية حاجات الاقتصاد الاساسية من سلع متعددة (أحمد و فرحات، 2019)

حاولنا من خلال هذه الدراسة قياس العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2019 و خلصنا الى النتائج التالية:

- وجود علاقة ايجابية طردية بين الصادرات و الناتج المحلي الاجمالي.
- يوجد أثر ايجابي بين الواردات و الناتج المحلي الاجمالي.
- تؤثر سياسة الانفتاح التجاري تأثيرا طرديا على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، أي كلما ارتفع مؤشر الانفتاح التجاري ارتفع حجم الناتج المحلي الاجمالي و بالتالي يرتفع معدل النمو الاقتصادي.
- توجد علاقة طردية ايجابية بين سعر الصرف و الناتج المحلي الاجمالي.

توصيات: من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا اقتراح جملة من التوصيات أهمها:

- نقترح اتباع سياسة الانفتاح التجاري بشكل متوازن بحيث لا يتم الاعتماد على قطاع المحروقات بالنسبة للصادرات.
- عصرنة المؤسسات الاقتصادية وتنوع الصادرات لزيادة القدرة التنافسية بينها و بين نظيرتها في الاسواق الدولية.
- العمل على تصدير المنتجات الجزائرية نحو القارة الافريقية و الدول العربية.
- العمل على تحسين مناخ الاستثمار خاصة الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك بتقديم تحفيزات مالية و جبائية.
- يجب خلق توازن بين معدلات سعر الصرف و درجة الانفتاح التجاري الذي ينعكس ايجابا على النمو الاقتصادي.

### قائمة المصادر والمراجع

- السيد، محمد السريتي; علي عبد الوهاب، نجا. (2008). النظرية الاقتصادية. الاردن: الدار الجامعية.
- العيسى نزار سعد الدين. (2006). الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات. الاردن: دار الحامد للنشر و التوزيع.
- بسطالي حداد. (2020). أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر. اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 233-234. الجزائر.
- بن البار أمحمد، و عباس فرحات. (جانفي، 2019). قياس العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016. الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية العدد 21.
- ببيي وليد، و صلعة سمية. (2018). حتمية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر. مجلة المالية و الاسواق المجلد 05، العدد 02.
- حداد بسطالي، و عبد القادر نوبيات. (2020). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مجلد 11، العدد 01، الصفحات 55-74.
- دليلة طالب. (2016). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة 1980-2013. المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية المجلد 03 العدد 02.
- عبد الاله مباركي، و فيصل مختاري. (2020). أثر الانفتاح التجاري و الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا للفترة من 1970-2016. مجلة المالية و الاسواق، المجلد 03، العدد 03، الصفحات 93-107.
- عبد الرحمان بن بوزيد، و سفيان فكراشة. (2021). قياس أثر التضخم و الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 1994-2018. مجلة المالية و الاسواق، المجلد 08، العدد 01 مكرر، الصفحات 223-242.
- عبد العزيز عبدوس. (2011). سياسة الانفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر. جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد

تنمية.

- عبد الله خياطة. (2014). *تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية*. الاسكندرية، مصر، دارالجامعة الجديدة.
- عيسى بن لخضر، و عبد القادر بحيح. (2016). قياس تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014. *مجلة المالية و الاسواق، المجلد 03، العدد 02*.
- فاطمة الزهراء زرواطي، و محمد مناد. (2015). تطور النفقات العامة في الجزائر و اثرها على النمو الاقتصادي للفترة من 1999-2014. *مجلة المالية و الاسواق، المجلد 02، العدد 01، الصفحات 1-32*.
- فضيلة ملواح، و علي مكيد. (جوان 2020). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1990-2018. *مجلة الاقتصاد و الاحصاء التطبيقي، المجلد 17، العدد 02، الصفحات 126-141*.
- مجدوب وهراني. (2017). واقع وافاق التبادل التجاري المغاربي *مجلة المالية و الاسواق، المجلد 04، العدد 01*.
- محمد رضاني، و آخرون. (2018). أثر المتغيرات المالية على النمو الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية للفترة 2000-2016. *مجلة المالية و الاسواق، المجلد 05، العدد 02، الصفحات 20-39*.
- مريم سحنون، و آخرون. (2018). الانفتاح التجاري و مساهمته في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2016. *مجلة المالية و الاسواق، المجلد 05، العدد 01، الصفحات 118-131*.
- مليك محمودي، و يوسف بركان. (2016). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014. *مجلة الدراسات المالية و المحاسبية*.

<http://data.albankaldawli.org.consulté> le 20.11.2020

<http://www.andi.dz.consulté> le 21.11.2020